

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية



شروط المشاركة

- يجب أن يكون العمل بحثاً قانونياً أصيلاً غير منقول ولا منشور من قبل. حيث تخضع جميع المداخلات للتحكيم العلمي.
- لا يقبل البحث إلا بعد إرساله كاملاً وفقاً لجدول المواعيد أدناه.
- لغة الملتقى العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.
- تكتب المداخلات بخط 14 Simlified Arabic للعربية أو Times new roman 12 للغات الأجنبية.
- يتم التمهيش وإيراد المصادر والمراجع في نهاية كل صفحة وبشكل كامل ودقيق.
- يجب أن لا تتعدى البحوث 20 صفحة، وفي كل الأحوال مدة العرض لا تتعدى 15 دقيقة.
- ترسل المداخلات كاملة قبل 10 فيفري 2022، على أنه لا تبرمج أي مداخلة إلا بعد إرسال النص الكامل.
- تاريخ إرسال دعوات قبول المشاركة: 2022/03/05.
- جميع المراسلات تكون على البريد الإلكتروني:

colloque.droit.biskra@gmail.com

مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

فرقة البحث (PRFU): آليات الدفع بعدم الدستورية من قبل الأفراد في الجزائر

ينظمان الملتقى الوطني حول:

آلية الدفع بعدم الدستورية وأثرها في تفعيل

العدالة الدستورية

يوم 13 مارس 2022

عبر تقنية التحاضر عن بعد

كلية الحقوق والعلوم السياسية - القطب الجامعي شتمة

إشكالية الملتقى الوطني

الرقابة عن طريق الدفع بعدم الدستورية هو إجراء قانوني مخول بموجب الدستور يسمح لأحد الأطراف امكانية الدفع بالتمسك بعدم دستورية قانون تشريعي اعتبر أنه يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها له الدستور أو في أحيان أخرى كل ما من شأنه أن يعد خرقا للأحكام التي أتى بها، وهو إجراء رقابي لاحق يسلط على القوانين أو السلطة التشريعية وحتى الأحكام القضائية. وادراكا من المشرع الدستوري الجزائري بالأهمية الحيوية لهذه الآلية من الرقابة في تحقيق العدالة الدستورية وكفالة الحقوق والحريات للأفراد، وفي بناء دولة عصرية، فقد نص في التعديل الدستوري لسنة 2016، على الاخذ بأسلوب الدفع بعدم الدستورية، وبذلك فتح إحالة القوانين غير الدستورية على المجلس الدستوري لم يعد قاصرا على الطبقة السياسية، بل أصبح من حق المتقاضين أيضا من خلال قانون الدفع بعدم الدستورية، مما يشكل ثورة حقوقية ونقله نوعية وخطوة حاسمة في النظام الدستوري الجزائري. هذا النوع الجديد من الرقابة، والتي بموجبها يحق لكل متقاض في أن يقدم دعوى أمام جهة قضائية خلال المحكمة، يدعي فيها أن الحكم التشريعي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك أحد الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور، مع العلم أن هذه الآلية دخلت حيز التنفيذ عام 2019، وذلك طبقا للدستور الجديد.

يمكننا أن نطرح جملة من التساؤلات التي من خلالها ننتظر الوصول إلى إجابة عن مدى فعالية إجراء الدفع بعدم الدستورية في صون وحماية الحقوق والحريات وتكريس رقابة دستورية بعدية فعالة. من خلال ما يلي:

- ماذا يقصد بالآلية الدفع بعدم الدستورية؟
- كيف تتم الرقابة على دستورية القوانين؟
- من يدفع بعدم مشروعية القوانين؟
- ماهي إجراءات الدفع بعدم الدستورية؟
- ماهي ضوابط الدفع بعدم الدستورية في التشريع الجزائري؟

أهداف الملتقى:

- تحديد الآليات القانونية المتاحة للمتقاضي لتحقيق حماية حقوق وحرياته المكفولة دستوريا.
- تحديد دور الجهات القضائية في عملية الدفع بعدم الدستورية.
- تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف في القانون العضوي 18-16 المتعلق بنظام الدفع بعدم الدستورية؛ من خلال دراسة تجارب التشريعات المقارنة.

محاور الملتقى:

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي (تعريف الدفع بعدم الدستورية وأهميته الطبيعية القانونية للدفع بعدم الدستورية...)
- **المحور الثاني:** أحكام الدفع بعدم الدستورية (الشروط والاجراءات)
- **المحور الثالث:** دور الهيئات القضائية في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية (على مستوى الجهات القضائية الدنيا، على مستوى المحكمة العليا ومجلس الدولة...)
- **المحور الرابع:** الآثار القانونية المترتبة على الدفع بعدم الدستورية (نماذج من احكام بعدم الدستورية، حجية القرار بعدم الدستورية...)

اللجنة العلمية للملتقى:

الرئيس الشرفي للملتقى الوطني : أ. د عبد الرؤوف دبابش - عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية.

رئيس الملتقى الوطني: أ. د عبد الحليم بن مشري - مدير مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع.

رئيس اللجنة العلمية للملتقى الوطني: أ. د حسينة شرون رئيس فرقة البحث (PRFU): آليات الدفع بعدم الدستورية من قبل الأفراد في الجزائر.

